



PROVISIONAL

A/32/PV.57
4 November 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)
ثم : السيد خريستوفيدس (قبرص)
نائب الرئيس ()

— مسألة ناميبيا [٩١] :

(أ) مشروعات القرارات

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

(ج) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72337/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ١٥

مواصلة نظر البند ٩١ من جدول الاعمال

مسألة ناميبيا

- (أ) مشروعات القرارات (A/32/L.4 and Add.1 and 2, A/32/L.5 and Add.1 and 2, A/32/L.6 and Add.1 and 2, A/32/L.7 and Add.1 and 2, A/32/L.8 and Add.1 and 2, A/32/L.9/ and Add.1 and 2, A/32/L.10 and Add.1 and 2, A/32/L.11 and Add.1 and 2) ؛
 (ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/32/522) ؛
 (ج) تعيين مفوض الامم المتحدة لناميبيا : مذكرة من الامين العام (A/32/321) .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : سأعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعلييل تصويتهم قبل اجراء التصويت ، بشأن اى من مشروعات القرارات المطروحة امامنا . اما من يرغب في تعلييل تصويته بعد التصويت ، فستتاح له الفرصة بعد الانتهاء من التصويت .
 وأود أن اذكر الجمعية بأنه ابقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي ، فان الرئيس لن يسمح لمقدم اقتراح او تعديل بتعلييل تصويته بشأن الاقتراح أو التعديل .

السيد بارتون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اوضحت للجمعية العامة في الثامن عشر من تشرين الاول / اكتوبر ، نيابة عن حكومات فرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة وكندا ، مواقفنا المشتركة بشأن الموقف في ناميبيا ، وجهودنا التي بذلناها هذا العام لمحاولة تحقيق الاستقلال لناميبيا .
 وبالنسبة لمشروعات القرارات الثمانية المطروحة امامنا بشأن مسألة ناميبيا ، وهي القرار A/32/L.4 الى A/32/L.11 ، فان حكوماتنا ترى ان هناك خمسة من هذه المشروعات ذات علاقة بموضوع المناقشات الجارية الان . وهي القرارات A/32/L.6 بعنوان " نشر المعلومات بشأن ناميبيا " ، A/32/L.7 بعنوان " الموقف في ناميبيا الناجم عن احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للاراضي " ، A/32/L.9 بعنوان " برنامج عمل مجلس ناميبيا A/32/L.10 بعنوان " دعم وتنسيق أعمال ونشاط الامم المتحدة لدعم ناميبيا " ، A/32/L.11 بعنوان " مسألة عقد دورة خاصة للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا " . اننا لا نريد في هذه المرحلة من المناقشة ان نسجل طريقة محددة لمعالجة الموضوعات

الواردة في تلك المشروعات ، ولذلك سنمتنع عند التصويت حول مشروعات القرارات الخمسة هذه ، ونود أن نؤكد ان هذا الامتناع ، يجب ألا يفسر على انه اشارة لموقف أية من حكوماتنا بشأن مضمون القرارات .

اننا سعيا لدعم جهودنا لزالة العراقيل التي تقف في طريق التوصل الى حل بشأن مسألة ناميبيا طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) ، فاننا نأمل بأن كل المعنيين سيؤيدون هذا الموقف .

السيد موريس (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا للملامح الايجابية للقرار

الذى سوف نصوت عليه ، ونظرا لاستمرار اعتراضنا على احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وانتهاكها المستمر لحقوق الانسان في الاقليم ، فان استراليا سوف تؤيد مشروعات القرارات الواردة في الوثائق من A/32/L.4 الى A/32/L.11 ، رغم ان لدينا ملاحظات بشأن بعض جوانب هذه المشروعات .

لقد قال ممثل استراليا في اللجنة الرابعة في ظروف مشابهة في العام الماضي ، في تناوله لمسألة ناميبيا ، انه كان يود ان يرى مشروعات القرارات عن ناميبيا تعكس وجهة نظرنا ومواقفنا الى درجة أعظم . وانني اقرر من جديد هذه النقطة ، وأود أن أوسع نطاقها . ان مؤتمر ماہوتو يعتبر مثالا طيبا لما يمكن ان يتم تحقيقه بشأن الاتفاق العام ، اى ان وجهات النظر والمثل العليا لا ينبغي ان نقلل منها ، بل ينبغي ان يكون هناك نداء عادل الى المجتمع الدولي بأكمله .

من اشتراك استراليا النشط في مجلس ناميبيا ، وبياناتنا بشأن ناميبيا في لجنة ال ٢٤ ، فان تحفظاتنا لن تدهش الوفود . وعلى سبيل المثال ، فان استراليا لا يمكنها ان تؤيد العنف لمتابعة اهداف الامم المتحدة ، لانها احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ونأمل ان يتم التوصل الى حل سلمي . وانه لما يشجعنا في وجهة النظر هذه ، ماحدث من تطورات اخيرا في ناميبيا نتيجة للمبادرات التي اتخذتها الدول الخمس الغربية الاعضاء في مجلس الامن .

وكما اشار وزير خارجية استراليا السيد بيكوك ، في بيانه في المناقشة العامة ، ان هذه المبادرة تستقي قوتها من مطالب المجتمع الدولي بأن هذا الاقليم ينبغي ان يحصل على استقلاله عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة . ونسجل بصورة خاصة ان جنوب افريقيا قد تخلت عن خططها للسير قدما في عقد مؤتمر ترينيهال ، كما لاحظنا ايضا ان احكام القوانين المتعلقة بالزواج المختلط التي اعلنت لاغية وباطلة كما يتعين الغاء القوانين السابقة التي صنعت في هذا الاقليم . ونأمل ان هذه الاجراءات ، رغم ان لها اثرا غثيلا ، تصبح علامات على ان حكومة جنوب افريقيا قد قبلت اخيرا الحاجة الى ان تنقل ميكر السلطة الى اهالي ناميبيا .

ونحن نأمل ان المفاوضات الجارية بين المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) وفريق الاتصال ، وبين جنوب افريقيا وفريق الاتصال تكمل بالنجاح . واني اشير الى تعقيبات السيد مندوب سرى لانكا عندما قدم مشروع القرار A/32/L.11 فقد قال ان "سوابو" كانت تريد ان تعطى للمبادرة الغربية فرصة نجاح ، وكان يمكن ان تطالب سوابو بأكثر من ذلك غير انها امتنعت عن اتخاذ مثل هذا الاجراء . فالمناداة باتخاذ اجراءات عاجلة مثل الانسحاب العاجل وغير المشروط لادارة جنوب افريقيا ، يجب ألا تتم بدون تفاوض .

ونفس الشيء ، بالنسبة لمسألة التعويضات ، فاننا نعتقد انه من الافضل ان تترك للأطراف ذاتها . وبالنسبة للمسألة عامة بشأن التسوية عن طريق التفاوض ، ونحن ان ندرك وضع سوابو على انها هي الصوت الاساسي المعبر عن آمل شعب ناميبيا ، فاننا لا يمكن ان نؤيد اية تضمين لقوى سياسية ناميبية وطنية اخرى ، غير سوابو ، فهذه القوى ينبغي ان تستبعد من المداولات بشأن العملية الدستورية التي تؤدي الى ناميبيا موحدة ومستقلة .

وفيما يتعلق بالاشارة الى الطاقة النووية ، فان صياغة اكثر اقناعا وردت في بيان رؤساء حكومات الكومنولث الذين اجتمعوا في حزيران / يونيه من هذا العام . وقد اعرب رؤساء الحكومات ، بما فيهم رئيس وزراء استراليا عن قلقهم من ان تتمكن جنوب افريقيا من تطوير الاسلحة النووية ، وان تصبح دولة نووية في القريب العاجل . وفي هذا الصدد ناشدوا اية حكومة كانت تتعاون مع جنوب افريقيا في تطوير صناعتها النووية ان تحجم عن القيام بهذه المساعدة . كما ان جنوب افريقيا ينبغي

أن تصبح طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وينبغي أن تقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان ان التنمية النووية تقتصر على الأغراض السلمية فقط .
ونظراً للخلفية التاريخية ، فان الجوانب القانونية لمسألة خليج والفيش تعتبر معقدة ومستمرة ، لأن الموقف القانوني ليس واضحاً كما ورد في الفقرات ٦ و ٨ من منطوق مشروع القرار A/32/L.7 وعلى اية حال ، فان وفد بلادي ، يعتبر ان المسألة الحساسة لا تتمثل فيما اذا كان لجنوب افريقيا حق قانوني او تاريخي لادارة خليج والفيش ، ولكن لاعتبارات خلقية وعملية ، فان خليج والفيش ينبغي ان يمثل جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا المستقلة الموحدة .

ورغم هذه التحفظات ، فان استراليا سوف تصوت لصالح جميع مشاريع القرارات هذه ، لأن اهتمامنا الاول هو ان نرى استقلالاً حقيقياً لناميبيا الموحدة . كما ان استراليا سوف تواصل الضغط من اجل التوصل الى حل سلمي وسريع لناميبيا . وسوف نؤيد المقترحات الايجابية في هذا الشأن .

السيد تلو (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : اننا نوشك ان نجرى تصويتاً على مشروعات قرارات تتعلق بجيراننا ، وان شعب ناميبيا الياسل الذي يكافح من اجل حق تقرير المصير والاستقلال ، قد اكتسب تقدير المجتمع الدولي . وان علاقات بوتسوانا مع شعب ناميبيا لها جذور عميقة في التاريخ . اننا وقفنا معه خلال تاريخه في الكفاح ، واثناء الحروب الالمانية الاستعمارية استضعفنا اللاجئيين من شعب ناميبيا ، والآن ، بينما ناميبيا تحت احتلال قوات الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، فان بوتسوانا لا تزال وطننا ثانياً لهم وستظل وطننا لهم الى ان يتم تحرير بلادهم وحتى يقرروا العودة الى وطنهم الاصلي باختيارهم .

ونحن دائماً مع اخواننا في افريقيا وغيرهم في العالم الذين يكافحون من اجل الاستقلال ، ولقد ايدنا باستمرار قضية الحرية كما دأبنا على شجب احتلال ناميبيا غير المشروع بواسطة جنوب افريقيا العنصرية كما شجبنا دائماً التفرقة العنصرية والنظام العنصري في جنوب افريقيا نفسها . ودعوتنا للسحب الكامل لقوات جنوب افريقيا المحتلة من ناميبيا والى منح الاستقلال الكامل لشعب ناميبيا واردة في مواقنا المسجلة داخل اطار الامم المتحدة .

ويمكن الاعتماد على بوتسوانا دائماً في مناهضة واستنكار الاضطهاد والقمع في الجنوب الافريقي ، فلا موقعنا الجغرافي في هذا الجزء المضطرب من قارتنا ولا تطورنا التاريخي الاليم في المنطقة يمنع

بوتسوانا من شجب وادانة نظام الحكم العنصرى في الجنوب الافريقي ، ومنع لجوء واستفاثة اشقائنا وشقيقتنا الذين يفرون هاربين من هذا الاضطهاد الى بوتسوانا . لذلك ، في يوم الاستقلال فسي ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ صرح رئيس جمهورية بوتسوانا السيد سرتسي خاما بالنسبة لاستنكارنا للقمع والاضطهاد الذى تقوم به حكومة جنوب افريقيا بما يلي :

” بينم ندرك ان حسن الجوار من اهتمامتنا كدولة ضعيفة وفقيرة ، الا اننا

لا نستطيع ، بأية حال ، ان نضحى بمبادئنا لكي نعتبر دولة مجاورة طيبة ” .

ونظرا لالتزامنا بقضية تحرير افريقيا الجنوبية فاننا نقوم ، بل قد قمنا فعلا ، باتخاذ الاجراءات التي في امكاننا ونستطيع التوصل اليها لمساعدة اخواننا المضطهدين والمظلومين في جنوب افريقيا . ولولم نكن في هذا الموقع الجغرافى الذى وضعنا قدرنا ومصيرنا فيه ، فاننا كنا سنقوم بنفس هذا الاتجاه ونفس هذه الخطوات التي نساند بها اخواننا والتي نرغب ان تكون اكثر ، لكن لسوء الحظ نحن مقيدون اقتصاديا بنظم استعمارية ونعاني ضغوط يدركها اخواننا في افريقيا ، خاصة تلك الدول الافريقية الشقيقة التي نعمل معها متكاتفين من اجل تحرير افريقيا الجنوبية . وتدرك ذلك ايضا حركات التحرير نفسها .

ولهذا السبب يمكننا في هذه النقطة ان نصوت لصالح مشروعات القرارات الخاصة بنا مييما تلك التي اشتركنا في تقديمها باستثناء قرار واحد ، وهو الوارد في الوثيقة A/32/L.7 الذى يشكل بعض المشاكل بالنسبة لنا لسوء الحظ . ونظرا لذلك فنحن مضطرون للامتناع عن التصويت على القرار رقم A/32/L.7 . وعلى الرغم من اننا نوافق على مضمون وفحوى مشروع القرار هذا ، الا اننا مضطرون للامتناع عن الموافقة عليه لأن هناك بعض العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حياة شعبنا .

ان بوتسوانا تتوقع ان يتخذ المجتمع الدولي الاجراءات اللازمة ضد جنوب افريقيا ، وانما ما تم الاتفاق على مثل هذا التصرف ، فان بوتسوانا لن تقف امامه ، وان اخواننا في الكفاح يعلمون — بالطبع — ان امتناع بوتسوانا لا يعني اى تخل عن مسؤولياتنا ومساندتنا لنضال شعب افريقيا الجنوبية ، بل سنستمر في بذل كل جهودنا وامكانياتنا لمساندتهم في كفاحهم النبيل .

السيد تمبلتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف نيوزيلندا بالنسبة

للقرارات المعروضة على الجمعية العامة محدد بحقيقة ، ألا وهي اننا نجد انه من غير المقبول اطلاقا

استمرار رفض جنوب افريقيا للوفاء بمطالب الامم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا ، ولا سيما في تنفيذ الشروط الواردة في قرار مجلس الامن ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ . وكما صرح وزير خارجية نيوزيلندا في بيان ألقاه في يوم ناميبيا هذا العام فان المجتمع الدولي لا يمكنه ان يتحمل ان يتراخى في جهوده من اجل انهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وان يكفل لشعب ناميبيا ما يجعله قادرا على ان يحدد مستقبله بمساعدة الامم المتحدة المسؤولة عن هذا الاقليم .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/32/L.7 بشأن الموقف في ناميبيا ، فان وفد بلادى سوف يؤيد الاتجاه العام لمشروع هذا القرار. ولكن هناك عدد من العناصر في هذا النص الطويل نشعر بأنه لزاما علينا أن نسجل تحفظاتنا بشأنها. ان نيوزيلندا كانت دائما تعرب عن اعتقادها بأنه في الامكان أن يتم التوصل الى حل مرضي لمسألة ناميبيا عن طريق المفاوضات ، ولم يتغير احساسنا بشأن هذه النقطة ، وبالتالي فاننا لا نستطيع أن نوافق على ما ورد في الفقرة ١١ من المنطوق والتي تنادى بتأييد النضال المسلح كوسيلة أولى لاستقلال ناميبيا. وفي هذا الشأن ، فان نيوزيلندا ترحب بالجهود التي يقوم بها فريق الاتصال للدول الغربية الخمس التي تعمل بتأكد منذ عدة شهور للتوصل الى حل متفق عليه للمسألة في حدود قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) . واننا نوكد تأييدنا لهذه الجهود وآمالنا لنجاحها .

ثانيا ، بينما نعترف بأن المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، تعتبر مجموعة سياسية رئيسية في ناميبيا وتعتبر القائد الأول في نضال التحرير، فاننا نشعر بأن تأييد الأمم المتحدة لمنظمة بعينها كممثل وحيد لشعب ناميبيا قد يمس بحكم مسبق رغبات شعب ناميبيا ككل ، ومن ثم ، فاننا نجد لزاما علينا أن نتحفظ في موقفنا بشأن الفقرة ١٠ من منطوق القرار A/32/L.7 ، والاشارة الى هذا الموقف .

فيما يتعلق بخليج والفس ، فان وزير خارجية نيوزيلندا قد صرح في بيانه في المناقشة العامة في ١٠ تشرين الاول / اكتوبر بأن :

” أى استبعاد لخليج والفس من ناميبيا ، فان هذا سوف ينال من سلامة أراضي

هذه الدولة ويعوق بدرجة كبيرة فرص اقامة اقتصاد له مقومات الحياة” . (A/32/PV.26.P.38-40) وبالتالي فاننا نرى أن حل مسألة ناميبيا عن طريق التفاوض ، ينبغي أن ينص على أن يتم تضمين خليج والفس اقليم ناميبيا الموحدة والحررة .

وأخيرا فيما يتعلق بمشروع القرار A/32/L.7 ، فان وفد بلادى بينما يعرب عن اهتمامه الشديد بالألا تطور جنوب افريقيا قدرتها على انتاج الأسلحة النووية ، فانه لا يعتقد في الوقت نفسه أن هناك أساسا واقعيلا لادانة بعض الدول الغربية في الفقرة ٢١ من مشروع هذا القرار، أو أن هذا القرار بشأن ناميبيا يعتبر المكان المناسب للقطع برأى في هذه المسألة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/32/L.7 فان نيوزيلندا تؤيد هدف القرار رقم ١ الصادر عن مجلس
ناميبيا لحماية الموارد القومية لها . ولكن مع ذلك ، فان لدينا تحفظات بشأن كيفية تنفيذ هذا القرار
وتطبيقه .

ورغم هذه التحفظات الجوهرية، فان وفد بلادي يعتبر مسألة التوصل الى استقلال مكيـر
لناميبيا لها أهمية غالبية، وبالتالي فاننا سوف نصوت مؤيدين لمشروع القرار A/32/L.7 ككل ، ونؤيد كل
مشروعات القرارات الثمانية المعروضة على الجمعية العامة .

السيد مولار (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هناك روابط خاصة من التضامن
والتعاطف ، قائمة منذ زمن بعيد بين بلادي وبين شعب ناميبيا . ان حكومة فنلندا قد أيدت بطريقة
فعالة وستؤيد جهود شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو لحصوله على حق تقرير المصير والاستقلال
تحت لواء ناميبيا المتحدة .

وقد قامت حكومة بلادي بعدة مبادرات محددة لمساعدة كفاح شعب ناميبيا من أجل
الاستقلال ، وقد ساهمنا كل عام في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . اننا نؤيد منظمة سوابو معنويًا
وماديًا ، عن طريق مد المعونة الانسانية لشعب ناميبيا .

اننا نؤيد الأهداف الأساسية الواردة في مشروع القرار الخاص بناميبيا ، وفي جميع مشروعات
القرارات الخاصة بها . ولذلك فاننا سنؤيد جميع مشروعات القرارات هذه عند التصويت عليها . وفي
رأينا أن مشروعات هذه القرارات تتضمن عدة عوامل وتوصيات ايجابية ، ستساهم في تسوية مسألة ناميبيا
تسوية سلمية وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وذلك يتفق أيضا مع الهدف الأساسي لأعمال مجلس ناميبيا
الذي يضم بين عضويته فنلندا .

وفي رأى حكومة فنلندا ، فانه يتعين على الأمم المتحدة أن تهذل قصادى جهدها سعيًا
لايجاد حلول سلمية للمشاكل التي تواجه المجتمع العالمي . اننا لا نستطيع أن نوافق على التفاوضي
عن الكفاح المسلح ، ونوافق على أية مشروعات قرارات تشير الى ذلك ، ولهذا فان وفد بلادي سيستثني
الفقرة ١١ من مشروع القرار رقم A/32/L.7 ونود اجراء تصويت منفصل على هذه الفقرة . ولدينا أيضا
بعض التحفظات بشأن عدد من الصيغ الواردة في مشروع هذا القرار .

السيد ثونيورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان تأييد السويد لشعب ناميبيا كان قائما على مر السنين ، وقد تم التدليل عليه بأساليب مختلفة وفي مناسبات عدة . اننا نتفق تماما مع العناصر الأساسية في مشروع القرار A/32/L.7 ونرى أنه يمثل بيانا هاما وسليما للموقف في ناميبيا . ان هذا المشروع يتناول على نحو مناسب تماما ضرورة انسحاب جنوب أفريقيا ، ويؤكد على سلامة أراضي ناميبيا ووحدتها ، وعلى مسؤولية الأمم المتحدة ، وعلى الدور الأساسي لمنظمة سوابو في عملية الاستقلال ، وعلى أهمية جهود التفاوض الذي يجري الآن والذي نرجو أن يؤدي الى انتخابات عادلة وحررة .

اننا نؤيد النداء الخاص بمساعدة وتأييد منظمة سوابو في جهودها للتوصل الى تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، لا سيما وأن السويد لعدة سنوات الآن تقدم مساعدات انسانية وتعليمية لتلك المنظمة .

اننا ندرك أن شعب ناميبيا ليس له من خيار آخر الا اللجوء الى النضال المسلح لكي يحرر نفسه من الاحتلال الأجنبي ، ونعرف أن هذا النضال تتم متابعته بهدف اقامة ناميبيا مستقلة موحدة ، وهذا الهدف يلقي التأييد الكامل من قبل حكومة السويد .

غير أن هناك حكما قد تضمنه هذا المشروع يمثل لوفد بلادى صعبا كبيرة ذات طابع دستوري ، وأعني به الحكم الذي يتضمن التأييد الصريح لاستخدام القوة المسلحة والنظام المسلح . ان وفد بلادى كان يرى دائما أن الأمم المتحدة منظمة أقيمت لكي توفر حولا سلمية للمنازعات الدولية ، وكنا دائما نحجم عن أن نضم صوتنا الى المطالبة باستخدام القوة المسلحة ، وأن الحالات الوحيدة التي نكون فيها على استعداد لأن نؤيد مثل هذا الاجراء ، هي تلك التي وردت بوضوح وحددت في الميثاق ، وهذا لا يتضمن عدم تفهم نضال الشعوب المفلوطة على أمرها .

ان مشروع القرار يضم أحكاما تتناول تقسيم الصلاحيات بين مجلس الأمن والجمعية العامة ، وهو تقسيم ورد بصورة واضحة في الميثاق . ان وفد بلادى يرى أن الموقف في ناميبيا يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، واننا نتفق مع ما ورد في هذا الشأن في مشروع القرار ، ونعتبر أنه تقييم للموقف ، وأن مثل هذا البيان من قبل الجمعية العامة يعتبر اعرابا عن وجهة نظر . ان قرارا يصدره مجلس الأمن باعتبار الموقف تهديدا للسلم ، يعتبر أساسا لتأييدنا الصريح للعمل المسلح .

ان السويد قد عقدت العزم على أن تنضم الى الأعضاء الآخرين في هذه المنظمة لتزيد الضغط العالمي على جنوب أفريقيا ، حتى تحصل ناميبيا على حريتها واستقلالها . وعلى هذا الأساس ، وبناءً على المبدأ الجوهرى لأى حل يخدم قضية شعب ناميبيا ، فان هناك تشابهاً بين وجهة نظر وفد بلادى ووجهة النظر التي أعلن عنها مشروع القرار . وبالتالي فاننا نأسف غاية الأسف أنه في ضوء الأسباب التي أوردتها هنا ، فان السويد سوف تضطر الى أن تمتنع عن التصويت بشأن مشروع هذا القرار .

اود الآن ان اعلل موقفنا بشأن مشروع القرار المتعلق بتكثيف وتنسيق اجراءات الامم المتحدة
تأييدا لناميبيا والوارد في الوثيقة A/32/L.10. اننا سوف نصوت مؤيدين لمشروع القرار ، ولكننا نود
ان نبدى تحفظاتنا بشأن الفقرة ٦ من المنطوق . ان مبدأ تقسيم الصلاحيات بين مجلس الامم
والجمعية العامة يؤثر ايضا في القرار المتعلق بالموارد الوطنية لناميبيا . لا شك في ان هناك اهمية
كبيرة في ألا تستخدم هذه الموارد وتستغل بما يعود بالضرر على الشعب او استنفاد هذه الموارد قبل
ان يتمكن الناميبيون انفسهم من ان يستخدموها بحرية . ان حكومة بلادي قد درست هذا المرسوم
بعناية واحاطت العديد من المنظمات الخاصة علما بشأن فحوى هذا المرسوم . ان احكام هذا
المرسوم - مع ذلك - لا يمكن ان تعتبر ملزمة قانونا .

السيد مولا بو (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب وفدي الكلمة لكي يعلل

تصويته قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 .

ان ليسوتو توافق على مضمون مشروع القرار . بيد اننا مضطرون الى الامتناع عن التصويت
لأن الفقرة ٣١ من المنطوق تشكل بعض الصعاب بالنسبة لوفدي ، وان موقفنا من ناميبيا مسجل ، واننا
نؤيد حق شعب ناميبيا في الحصول على استقلاله وتقرير مصيره تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب
غرب افريقيا (سوابو) . ولذلك فاننا سنؤيد جميع مشاريع القرارات المطروحة على هذه الجمعية
العامة باستثناء مشروع القرار الذي اشرت اليه الآن . واود هنا ان يؤخذ في الاعتبار اننا اشتركنا في
تقديم اربعة مشاريع قرارات .

السيد كاروهيج (رواندا) (الكلمة بالفرنسية) : قبل ان نشرع في التصويت على

مشاريع القرارات المطروحة على هذه الجمعية العامة ، اود ان احيطكم علما - باختصار - بموقف بلادي
بالنسبة لمسألة ناميبيا ، وهذا الموقف سوف يبرر تصويتنا .

ان مشكلة ناميبيا تشكل حالة خاصة انتهكت فيها بشكل منهجي جميع المقاصد والمبادئ
المحددة في ميثاق الامم المتحدة ، ان توجد هناك جميع النواحي السلبية المتعلقة بكرامة الانسان :
الاستعمار ، العنصرية ، الفصل العنصري ، وما يترتب على ذلك من آثار ضارة . ان جنوب افريقيا
ما تزال تزعم انها ملتزمة بالاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها ، ولكن من الذي يستطيع ان يثق في
هذه الحكومة ، ومن الذي يستطيع ان يعتقد ويصدق انها مخلصه في مواجهة منظمتنا ومثل الميثاق ؟
ومن ناحية اخرى نرى شعب ناميبيا الذي لا يستطيع ان يتقبل هذه الآثار المدمرة لتلك المحنة .

كيف تستطيع جنوب افريقيا ان تبرر وجودها في ناميبيا بعد ان انتهت الجمعية العامة انتدابها على هذا الاقليم منذ عشر سنوات ؟ ان ذلك عدوان استعماري تحاول تبريره لقهر شعب ناميبيا بغية سلب ثرواته . لقد استغلت حكومة جنوب افريقيا انتداب الامم المتحدة لانتهاج سياسة الفصل والتمييز العنصرى . وهذه السياسة العنصرية ما هي الا وسيلة للاحتفاظ بمصالح حكومة الاقلية . ان حكومة جنوب افريقيا خلقت مجتمعا يقوم على اساس حكم الاقلية البيضا لا استغلال الشعب الاسود ، وترفض اية اقتراحات بمنح المساواة لشعب ناميبيا . ان فورستر واعوانه لازالوا يحاولون تبرير احتلالهم غير المشروع لنا ميبيا مستخدمين في ذلك مبررات مشينة . فهي تتهم شعب ناميبيا بالشيوعية ان الشيوعية لم تولد في افريقيا . ولم تولد في ناميبيا . بل هو شعب ناميبيا نفسه الذى يناضل من اجل استقلاله ومن اجل قضيته . ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية يجب ان تتفهم جيدا ان حركة التحرر الوطني ليست لها اية صلة بالمفاهيم الشيوعية ، وخاصة بالنسبة لهذه الحركة التي تناهض حركة رجعية عنصرية مفروضة على شعب ناميبيا .

مهما كانت الاسماء والالقب التي تريد حكومة فورستر واعوانه ان يطلقوها على احتلالهم غير المشروع لنا ميبيا ، فهي لا تعدوان تكون اكثر من ارباب منظم ضد شعب يطالب بحقه في تقرير المصير . ولكن هذا لن يكون ممكنا ما لم تحم هذه الاقلية بقوى اجنبية ، وما لم تحصل على هذه الحماية فسوف تقف وحدها معزولة مهجورة من قبل المجتمع الدولي في مواجهة غضبنا وسخطنا . اننا على ثقة من ان اية معونة تمنح لجنوب افريقيا ، واية مساعدة اقتصادية ستكون بمثابة تخلي عن الالتزامات التي تتحملها منظمنا . فان عضويتنا في الامم المتحدة تلقي على عاتقنا مسؤوليات جماعية يتعين علينا جميعا بمقتضاها ان نسعى للتوصل الى حلول للمشاكل التي تواجهنا . واود ان اشير الى ان حكومة جنوب افريقيا لن تتمكن باستخدام القوة العسكرية من قمع واخماد مطالب شعب ناميبيا . وقد دلت الاحداث الاخيرة في جنوب افريقيا على ان استخدام العنف ضد الشعوب لا يمكن ان يقضي على شعور الكرامة والحرية . ان اولئك الذين يريدون ان يستخدموا العنف قد شهدوا الفشل والهزيمة التي تلحق بهذا الاسلوب . ان احدا لا يستطيع ان يفرض السيطرة والقهر على شعب ما . ان سخطنا المشروع بسبب المعاملة غير الرحيمة التي تمارسها الاقلية العنصرية على شعب ناميبيا ، يجب ان يترجم الى عمل محدد . ان شعب ناميبيا يجب ألا يحس بأنه منعزل

ويقف وحده في كفاحه . اننا نطالب بالتحريض لشعب ناميبيا أولاً . وبعد ذلك سيتحقق السلام . ان السلام غير ممكن في ناميبيا في الوقت الذي يعيش فيه الشعب الناميبى في بانتوستانات ، وليس هناك ضمان لحرية حركته ، وحيث يوجد السجناء السياسيون الذين يعانون من الظلم والاضطهاد ، بينما حكم على ابناء ناميبيا الابطال ، المتحددين في سوابو بالنفي او بممارسة انشطتهم سرا داخل بلدهم . ولا يمكن تحقيق السلم في الوقت الذي تواصل فيه جنوب افريقيا احتلال ناميبيا ولا ترغب في التخلي عن احتلالها لخليج والفيس .

ان المجتمع الدولي بأسره عليه ان يساهم بدور فعال من اجل التوصل الى حلول عادلة وذلك بتطبيق جزاءات شديدة ضد جنوب افريقيا اذ انه لمط يهدد مستقبل منظمنا هنا ان نفشل في هذه المسألة . اننا لا نستطيع ان نكتفي بالاحاطة علما بهذا الموضوع ، بل من الضروري ان نقوم بعمل ما حتى نستطيع ان نضمر الحق ، والا فان ذلك سيكون بمثابة التخلي عن واجبنا اذا لم يستطع المجتمع الدولي ان يضع نهاية للاحتلال الاستعماري غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، وان يضمن الكرامة والحرية للشعب الناميبى الشجاع ، وللمساهمة في هذه المساعي فان وفدى سيؤيد دون تحفظ جميع مشاريع القرارات المطروحة علينا .

السيد تيميل (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى وقد شارك في تقديم خمسة مشاريع قرارات بشأن مسألة ناميبيا ، يود أن يعرب عن التزامه المطلق لشعب ناميبيا واستقلال هذا الشعب الشقيق المجاور الذي احتلت بلاده حوالي ٦٠ عاما رغم قرارات الامم المتحدة . ان ساحل العاج يتمني لاشقائنا في ناميبيا أن يواصلوا نضالهم ضد السلطة المحتلة وأنه ينبغي أن يعلن الاستقلال في ناميبيا موحدة حرة .

ان ساحل العاج مازالت تؤيد بطريقتها الخاصة بها - ماديا ومعنويا - المناضلين من أجل التحرر لاسيما سوايوا الى أن يتحقق النصر النهائي . غير انه لكي ندفع بعجلة هذا النصر الذي نعتبر أنه قريب ، نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يفتنم كل الفرص المتاحة له لتحرير ناميبيا بصورة سلمية ، لانه بينما نجد أن النضال المسلح سوف يؤدي بالقطع الى نجاح تحقيق أماني الشعوب، لا يستطيع أحد أن يقدر ماسيلحق بذلك من خسائر في الارواح ودمار في الممتلكات .
وعليه ، ينبغي ألا نشغل أنفسنا بأفكار مسبقة .

وبالتالي فانه لا ينبغي علينا أن نندد بأولئك الذين قاموا لأول مرة في الالتزام بالتفاوض بشأن استقلال ناميبيا الذي لم تستطع الحصول عليه رغم القرارات التي صدرت طوال ٢٠ عاما . فلماذا لا نعطيها الفرصة ولو لعدة شهور لنرى الى أى مدى يمكن لنظام جنوب أفريقيا أن يقطع شوطا في تحرير ناميبيا ؟ اننا ندرك ونؤيد جهود المناضلين في المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) الذين يقومون بشن حرب لا تكل ضد المتشددين العنصريين . ولكننا نعترف بأن منظمنا لديها وسائل أخرى لتحقيق الغاية ذاتها .

لهذا السبب فان وفدى لا يمكنه أن يضم صوته لتأييد صياغة الفقرتين ١١ ، ٢١ من مشروع القرار A/32/L.7 ، لانه لا يأخذ في اعتباره التطور الحالي لشعب ناميبيا . وشأن هاتين الفقرتين نعرب عن تحفظاتنا عليهما .

السيد أسينزيو - واندريتش (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد غواتيمالا

يود أن يعلل تصويته بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بنا ميبيا والتي نحن بصدد التصويت عليها . ان وفدى سوف يدلي بصوته مؤيدا مشاريع القرارات الواردة في الوثائق 9، 8، 6 و 5 و 4، A/32/L.7 ، ولكنه مضطر للامتناع عن التصويت على مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين 10 ، 7 ، A/32/L.7 ،

وذلك في ضوء حقيقة ألا وهي أنه في فقرة الديباجة في هذين المشروعين وردت وجهات نظر لا تشترك فيها غواتيمالا ، كما أننا لانوافق على ما ورد في الفقرة (١) من منطوق القرار ، السوارد في الوثيقة A/32/L.7 . ومع ذلك ، فان غواتيمالا تود أن تسجل هنا أنها توافق على مغزى وفحوى معظم هذه المشاريع وتؤيد معظمها لما ورد فيها .

السيد ماجونجو (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : ان مملكة سوازيلند وهي دولة كانت مستعمرة سابقة وفتت دائما من أجل حرية واستقلال اخواننا في جنوب أفريقيا ، شعب ناميبيا . واننا نؤيد حقه في تقرير المصير ، ونؤيد كفاحه من أجل الحصول على هذا الحق المشروع . ان حكومة وشعب سوازيلند كانا دائما يتطلعان الى نقل السلطة الى الشعب بطرق سلمية ووفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان المجتمع العالمي قد أعلن مرارا وتكرارا أن الوقت قد حان لكي ينضم شعب ناميبيا الى المجتمع الدولي كدولة مستقلة حرة . اننا نعرف أن شعب ناميبيا محب للسلام ، مثله في ذلك مثل أي شعب آخر يتطلع الى منحه فرصة السيطرة على مصيره .

اننا نرحب بالتزام جميع الاطراف المعنية في أن تتحقق أن يؤدي الموقف في ناميبيا الى اجراء انتخابات سلمية .

واعرابا عن تأييدنا للاغراض النبيلة الواردة في مشاريع القرارات المختلفة ، فان وفدى سيمرب عن تأييده المطلق لكل مشاريع القرارات باستثناء مشروع واحد ، وكنا نود أن نؤيد كل مشاريع القرارات كما فعلنا في العام الماضي . ولكن ، نظرا للعناصر الجديدة الواردة في الفقرتين (٣) (هـ) ، ٣٢ ، من مشروع القرار A/32/L.7 فاننا مضطرون الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/32/L.7 بسبب عدم مناعة موقعنا الجغرافي .

ان وفدى ليأمل صادقا أن يتفهم المجتمع الدولي الطبيعة العسيرة للموقف السائد في هذه الازمنة الصعبة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في تحليل التصويت قبل التصويت . قبل أن نشرع في التصويت أود أن أعلن أن هناك دولا قد انضمت الى مقدمي مشاريع القرارات المختلفة المطروحة علينا . بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.4 انضمت كل من ،

ليسوتو ، مالديف ، رواندا ، سان تومي وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار A/32/L.5 انضمت كل من
ليسوتو ، مالديف ، رواندا ، سان تومي وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار A/32/L.6 انضمت كل من
مالديف ، رواندا ، وسان تومي وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار A/32/L.7 انضمت كل من مالديف ،
رواندا ، وسان تومي وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار L.8 انضمت مالديف ، رواندا ، وسان تومي
وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار A/32/L.9/Rev.1 انضمت كل من ليسوتو ، مالديف ، موريتانيا،
رواندا ، وسان تومي وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار A/32/L.10 انضمت كل من ليسوتو ، مالديف ،
رواندا ، وسان تومي وبرنسيبي . وبالنسبة لمشروع القرار A/32/L.11 ، انضمت مالديف ، لواندا ،
وسان تومي وبرنسيبي .

وستشرع الجمعية الان في اتخاذ مقرر بشأن مختلف مشروعات القرارات المعروضة علينا .
وان تقرير اللجنة الخامسة المختصة بالتبعات الادارية والمالية المترتبة على مشروعات القرارات هذه
وارد في الوثيقة A/32/322 .

وننتقل أولا الى مشروع القرار A/32/L.4 المتعلق بتنفيذ البرنامج الخاص بينا* الدولـة
الناميبية . وقد اتخذ قرار مشابه في العام الماضي دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
ووفق على مشروع القرار (القرار ٣٢ / ٩ ألف)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/32/L.5 ، والمتعلق
بصندوق الامم المتحدة لناميبيا . وان التبعات الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا
واردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الخامسة ، الوارد في الوثيقة A/32/322 . فهل لي أن أعتبر
أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
ووفق على مشروع القرار (القرار ٣٢ / ٩ با*)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/32/L.6 بعنوان
" نشر المعلومات عن ناميبيا " . ان التبعات الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار المشار اليه
واردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الخامسة ، في الوثيقة A/32/322 . وقد طلب اجراء تصويت
مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ،
الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ،
الامارات العربية المتحدة ، امراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ،
انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ،
بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ،
البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ،

بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،
 تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ،
 جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
 بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، العربية العربية السورية ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ،
 الرأس الاخضر ، رواند ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ،
 سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ،
 السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ،
 شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ،
 غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ،
 غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ،
 فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ،
 الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبريا ، ليسوتو ،
 مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،
 ملاوى ، طديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشيوس ،
 موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
 نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ،
 هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
 اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٥ عن التصويت (القرار ٩/٣٢

جيم)*.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/32/L.7, and Add.1

بعنوان " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " . وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا

* وبعد ذلك ابلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة انه كان ينوى التصويت

لصالح مشروع القرار .

الاستوائية، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا
 العليا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ،
 كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليريا ، مالطة ،
 مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ،
 مدريد ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
 نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن
 الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : اسبانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، امبراطورية افريقيا
 الوسطى ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، بوتسوانا ، الدانمرك ،
 ساحل العاج ، السلفادور ، سوازيلند ، السويد ، غواتيمالا ،
 فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيكاراغوا ، هندوراس ،
 هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل لا شيء* وامتناع ٢٤ عن التصويت (القرار

٩/٣٢ دال)* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ونأتي الان الى مشروع القرار A/32/L.8 ، بعنوان
 " الاجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " . وقد
 طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

* وبعد ذلك أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة أنه كان ينوى التصويت

لصالح مشروع القرار .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،

موزامبيق ، الترويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ،
هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل لاشيء ، وامتناع ٤ عن التصويت
(القرار ٣٢/٩ هـ) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان ننتقل الى مشروع القرار A/32/L.9/Rev.1

المتعلق " ببرنامج عمل مجلس الامن المتحدة لناميبيا " . ان التبعات الادارية والمالية المترتبة
على مشروع القرار هذا وارادة في الفقرتين ٦ و ٧ من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة
A/32/322 وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،

الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ،
الامارات العربية المتحدة ، امراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ،
انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ،
ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ،
بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ،
بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ،

ويعد ذلك ابلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة انه كان ينوى التصويت

*

لصالح مشروع القرار .

بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسوفاكيا ،
 توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية
 السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،
 زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،
 السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ،
 سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ،
 العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ،
 غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ،
 فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ،
 قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ،
 لبنان ، لكسمبرغ ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ،
 مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، مدريد ،
 المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،
 نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ،
 هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،
 اليونان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، فرنسا ، كندا ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ٥ عن التصويت

(القرار ٩/٣٢ واو)* .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/32/L.10 بعنوان

" تكثيف وتنسيق جهود الامم المتحدة لنصرة ناميبيا " . وان التبعات الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا واردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/32/322 . وقد

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،
الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ،
الامارات العربية المتحدة ، امبراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ،
انفولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ،
ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ،
بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ،
بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ،
بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ،
توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ،
الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية
السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ،
زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،

* وبعد ذلك ابلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة انه كان ينوى التصويت

لصالح مشروع القرار .

سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ،
 سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ،
 غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا-
 الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ،
 فولتا العليا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوسا ،
 كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ،
 ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،
 المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية-
 السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ،
 النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هاييتي ،
 الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن
 الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، السلفادور ، غواتيمالا ،
 فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، هندوراس ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١١ عن التصويت

(القرار ٩/٣٢ زاي) *

* وبعد ذلك ابلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة انه كان ينوى التصويت

لصالح مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ، نأتي الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.11 and Add.1 and 2 المعنون "دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا". ان التبعات المالية والادارية المترتبة على مشروع هذا القرار واردة في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/32/322 .

طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجننتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، امراطورية افريقيا الوسطى ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان توماس وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا-بيساو ،

الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، مطديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتى ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٣٥ صوتا ، ضد لاشئ ، وامتناع ٦ عن التصويت (قرار H 32/9)*.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من التصويت على مشاريع

القرارات الثمانية .

والآن سوف أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم ، بعد التصويت .

السيد ايكونومو (اليونان) (الكلمة بالفرنسية) : لقد صوت وفد بلادى مؤيدا لهذه

القرارات التي اعتمدها تواتا بشأن الموقف في ناميبيا ، نظرا لاهمية هذه القرارات في مجال مسألة تصفية الاستعمار .

ولكن لدى وفد بلادى تحفظا بشأن بعض فقرات القرار الوارد في الوثيقة A/32/I.7 . ان وفد

وبعد ذلك أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الامانة العامة بأنه كان ينوى التصويت

*

مؤيدا .

بلادى ، ادراكا منه لتأييده النشط لتطبيق اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، يود ألا تعتبر هذه التحفظات عقبة في طريق تصويتنا الايجابي* .

الآنسة ديفر (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد تقدمت بلجيكا بوجهة نظر الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية في ٢ تشرين الاول / اكتوبر . وموقفنا معروف ، اننا نعتقد أن قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) يعتبر الاطار الذى قرره المجتمع الدولي لانها الاحتلال غير المشروع لاقليم ناميبيا .

وتقوم الآن خمس دول أعضاء في مجلس الامن ، بجهود استطلاعية ، دللت على أن هنالك بعض التقدم في تنفيذ وجهات نظر المجتمع الدولي ، وأعني بذلك الحل السلمي السريع لهذه المشكلة ، وان هذا الاجراء يلقي منا كل تأييد .

وحيث أن بعض النصوص التي طرحت للتصويت لا يبدو أنها ترمي الى الاسراع بهذا الحل ، فان بلجيكا يؤسفها ألا تعطى تأييدها لبعض القرارات المتعلقة بنا ميبيا .

وسوف أذكر بعض اعتراضاتنا . فبالنسبة للقرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 ، لا يمكننا أن نقبل هذه الاشارات التي وردت في الفقرة ١١ والتي تنادى صراحة بالنضال المسلح . ان عدد من الدول ، ومنظمة سوابو ذاتها ، تعترف بجدوى الجهود الدبلوماسية للتوصل الى حل سلمي عن طريق التفاوض . ونحن لا نعتقد أن العنف يمكن أن يكون له ما يبرره . ان بلجيكا ، مثل الدول الثماني الاخرى الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، كانت تنادى دائما - مستندة الى أحكام الميثاق - بالحل السلمي الذى لا يمكن استبعاده . صحيح ، أن القرارات الحالية من جنوب افريقيا لا تعتبر فآلا طيبيا من أجل القضاء على الفصل العنصرى ، الا أن مجلس الامن قد اتخذ موقفا صارما بشأن التطورات الاخيرة . ولكننا مع ذلك ، نعتقد أن التحرير السلمي لناميبيا أمر يمكن تحقيقه .

ولا نشك في حقيقة أن منظمة سوابو تعتبر هي القوة السياسية النشطة للغاية في عملية التفاوض ، ولكن صياغة الفقرة ١٠ من القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن منظمة سوابو

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خريستوفيدس (قبرص) .

ذاتها قد أعلنت أنها سوف تقبل بأى قرار شعبي يأتي نتيجة انتخابات حرة تجرى تحت اشراف الامم المتحدة ، كما تعترف منظمة سوابو بالمبدأ الديمقراطي المتعلق بتقرير المصير الذى أقره المجتمع الدولي ، غير أن نص هذا القرار يبدو لنا أنه يقطع بحكم مسبق على نتيجة الانتخابات المقبلة . وأكثر من ذلك ، فاننا نلاحظ أنه فيما يتعلق بسلطة مجلس ناميبيا على الصعيد الدولي ، فان لدى بلجيكا بعض الشكوك بشأن الاسلوب الذى تناول به القراران الواردان في الوثيقتين A/32/L.10 و A/32/L.8 هذه المسألة المعقدة . وكالعام الماضي ، فان اجزاء معينة من القرارات المعتمدة من قبل الجمعية لا يبدو أنها تتماشى مع الواجبات المقسمة بين مجلس الامن والجمعية العامة ، كما ينص على ذلك الميثاق .

وفيما يتصل بالقرار الوارد في الوثيقة A/32/L.11 ، فاننا نشك في جدوى أن نتخذ الآن قرارا في الدورة ٣٢ للجمعية العامة ، بشأن عقد دورة استثنائية لمسألة ناميبيا . وتاريخ هذه الدورة الاستثنائية لن يتقرر الا بموافقة دول أعضاء معينة .

السيد فيرجو (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الاسباب التي دعت وفد بلادى الى الامتناع عن التصويت على خمس من مشروعات القرارات الثمانية التي أقرتها الجمعية العامة ، قد تمت الاشارة اليها من جانب سفير كندا في بيانه نيابة عن الدول الاعضاء الغربية الخمس في مجلس الامن .

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية قد اشتركت في الاتفاق العام في الرأى ، أو صوتت في صالح بقية مشروعات القرارات المتعلقة بنا ميبيا . وبوصفنا قد شاركنا مشاركة فعالة في المبادرة الحالية للدول الخمس ، فاننا نرى في ذلك اعرابا عن اهتمامنا الكبير بمنح ناميبيا استقلالها في وقت مبكر ، وعن تأييدنا الكامل لما تقوم به الامم المتحدة ، بالنسبة للاضطلاع بمسؤوليتها في هذا الصدد .

وقد عهد بكثير من المهام الناجمة عن هذه المسؤولية الخاصة الى مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا . ولذلك ، فان كل مشروعات القرارات التي أيدها وفد بلادى اليوم تتعلق بهذا الجهاز
الهام .

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية كانت دائما على استعداد لتعاون وثيق بقدر الامكان مع
مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وكذلك مع المفوض السامي للأمم المتحدة لناميبيا السيد السفير آتيسارى .
ولقد استحق كل من المجلس والمندوب ، كل التقدير لرعاية مصالح ناميبيا خلال هذه الفترة
الحرجة ، كما اكتسب أيضا خبرة ومعرفة عريضة بشؤون ناميبيا . ولكن يتعين عليهما أيضا أن يلعبا
دورا هاما في دفع هذا الاقليم نحو الاستقلال .

ان احترامنا لمجلس ناميبيا لا يتأثر اطلاقا بأننا لانشارك كل المشاركة في تفسير موقفه القانوني
كما يبدو منعكسا في بعض أجزاء مشروعات القرارات التي اعتمدت ، لأن نظامنا القانوني لا يسمح لنا
بأن نعتبر أن هذه الاجزاء التي يشير اليها المجلس ملزمة قانونيا .

وقد قام وفد بلادى بدراسة تقرير مجلس ناميبيا عن هذا العام باهتمام بالغ ، ووجد فيه وثيقة
بالغة الاهمية . وهناك سبعة من مشروعات القرارات الثمانية التي تم اعتمادها تستند الى توصيات
وردت في هذا التقرير .

وحيث أن وفد بلادى ، الى جانب وفود الدول الاربعة الغربية الاخرى أعضاء مجلس الامن ،
قد قررا ألا يتخذ قرارا بشأن خمسة من هذه القرارات ، فقد كان عليه أيضا أن يتحفظ بشأن موقفه فيما
يتعلق بتلك الاحكام الواردة في غيرها من مشروعات القرارات التي يشير اليها تقرير المجلس .

والى جانب جهودنا للمساعدة في منح ناميبيا استقلالها ، فان جمهورية ألمانيا الاتحادية
تقوم بالفعل باتخاذ اجراءات فعالة بالنسبة الى الفترة التي ستلي الاستقلال . وقد ساعدت معهد
الامم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، الذى يعد شباب الشعب الناميبى من أجل مهامه المستقبلية في
ظل ناميبيا المستقلة ، عن طريق مساهمات مالية هامة وغيرها من المساعدات . وستستمر في هذه
المساعدات ، كما أنها تمد صندوق ناميبيا بالمعونة المالية .

وقد دفعنا هذا العام لصندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مبلغ ١٢٠٠٠٠ دولار
أمريكي ستستخدم بالكامل في مشروع من أجل اللاجئين الناميبيين في أنغولا .

ولنتطلع أيها السادة الى أن الجهود المجتمعة والمتكاتفه للمجتمع الدولي ، سوف تكلل بالنجاح حتى نتمكن - بدلا من مناقشة هذه المسألة في نيويورك - من أن نوجه جهودنا للتعاون من أجل تطوير ناميبيا كدولة مستقلة فدية .

السيد بينياتي (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت ايطاليا الآن لصالح سبعة من القرارات الثمانية التي اعتمدها الجمعية العامة ، هادفة بذلك الى الاعراب عن تأييدنا الصادق للتحقيق السريع لتقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا .

وبدافع من هذه الروح ، فان وفد بلادي كان يفضل أن يصوت مؤيدا لكل القرارات التي طرحت علينا ، ولكننا شعرنا مع ذلك بأننا مضطرون الى أن نمتنع عن التصويت بشأن الوثيقة 7 A/32/L. رغم تقديرنا للأفكار الكامنة وراء القرار واتفاقنا مع كثير مما ورد في مضمونه . والسبب الاساسي لامتناعنا عن التصويت هو التأييد للنضال المسلح الوارد في الفقرة ١١ من منطوق هذا القرار . ان حكومة بلادي كانت دائما تتخذ موقفا ، وهو أن المنازعات الدولية ينبغي أن تسوى في اطار المبادئ التي وردت في ميثاق الامم المتحدة . وفي هذه الحالة بالذات ، فاننا نعتقد أن النضال من أجل تقرير المصير ينبغي أيضا أن تتم مواصلته دون أي انتقام عنيف لمعارضة السيطرة الاجنبية .

وفيما يتعلق بمشروعات القرارات الاخرى ، فان لدينا تحفظات بشأن الفقرات ٦ ، ٧ من منطوق القرار الوارد في الوثيقة 10 A/32/L. والفقرة ٤ (ج) من منطوق القرار الوارد في الوثيقة 4 A/32/L. والفقرة ٢ من منطوق القرار الوارد في الوثيقة 6 A/32/L. ، المتعلقة على التوالي بالقرار رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، والنص على قرار بشأن الملاحة في مياه ناميبيا ، وخريطة ناميبيا التي أعدها مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

ودون النيل من قيمة هذه الوثائق ، فاننا نعتقد أن الاساس القانوني الذي يصدر به مجلس الامم المتحدة لناميبيا هذه الوثائق أمر محل شك .

ان وفد بلادي يود أيضا أن يسجل تحفظاته بشأن الفقرة ٣ من منطوق القرار الوارد في الوثيقة 8 A/32/L. . ورأينا في هذا الشأن ، هو أنه باعطاء العضوية الكاملة لمجلس الامم المتحدة لناميبيا في كل الوكالات المتخصصة والمنظمات والمؤتمرات الاخرى للامم المتحدة ، بينما أننا قد قمنا بالفعل باعطاء وضع المراقب لمنظمة (سوابو) ، فاننا سوف نواجه موقفا متناقضا وهو التمثيل المزدوج لنفس الكيان الاقليمي ولنفس الشعب من جانب هيئتين مختلفتين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.11 ، فان ايطاليا قد ضمت صوتها الى رغبة الاغلبية في الجمعية العامة ، ولا سيما الدول الافارقة الاعضاء ، في عقد دورة استثنائية لمسألة ناميبيا . ومع ذلك ، فان لدينا تحفظات بشأن الجدوى العملية لمثل هذا الامر ، فضلا عن تحفظاتنا بشأن عبئه المالي . اننا نرى ، أن القرار الخاص بعقد دورة استثنائية ينبغي أن يعتمد على نتائج المفاوضات التي تجرى الان ، وأعني بها تلك المفاوضات التي تقوم بها الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن ، والتي نغتنم هذه الفرصة للتعهد بتأييدنا لها .

السيد لين شاونان (الصين) (الكلمة بالصينية) : لقد وافقت الجمعية العامة على

ثمانية مشروعات قرارات بشأن مسألة ناميبيا ، وقد صوت وفد الصين في صالح هذه المشروعات. الا أنه بالنسبة الى مشروع القرار A/32/L.5 الخاص بصندوق الامم المتحدة لناميبيا في فقرته رقم ٩ من المنطوق توجد اشارة الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ويرى وفد الصين أنه من الضروري أن نشير مرة أخرى وأن نؤكد على أن هاتين المنظمتين قد رفضتا تنفيذ قرار الجمعية العامة ، بشأن طرد جماعة تشانغ كاي شيك ، الصادر في الدورة السادسة والعشرين لعام ١٩٧١ . ان هاتين المنظمتين تنتهجان بعناد سياسة " دولتين للصين " . وان هذا لا يمكن أن يحدث . ونحن نطالب بتسجيل هذا الموقف المبدئي لوفد الصين في محضر الاجتماع .

السيد فيتر (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : طبقا لموقفنا التقليدي بشأن مسألة ناميبيا ، فقد أيدنا جميع مشروعات القرارات التي صوتنا عليها اليوم . ولكن فيما يتعلق بالفقرتين ١٠ و ١١ من منطوق القرار (A/32/L.7) فاننا نود ان نؤكد التحفظ الذي اعرب عنه وفد الارجنتين يوم ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ في اللجنة الاولى للدورة الحادية والثلاثين عند مناقشة هذه المسألة .

ونود في النهاية ان نقول بأن موقفنا بالنسبة للفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار يؤثر ايضا على تفسيرنا بالنسبة للفقرة ١٢ من مشروع القرار رقم (A/32/L.7) .

السيد لال (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي قد صوت مؤيدا لكل مشروعات القرارات بشأن مسألة ناميبيا ، وذلك لاننا نؤيد دون شروط الحق الثابت لشعب ناميبيا في الحرية الكاملة ، وحكم الاغلبية ، واننا نعترض تماما على الممارسات العنصرية مثل نظام الفصل العنصري البغيض الذي فرض على ناميبيا بالقوة . اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن النظام غير المشروع في جنوب افريقيا ينبغي ان ينسحب من ناميبيا ، وبالتالي يسهل نقل السلطة مبكرا الى شعب ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) ، وينبغي ان يتبع ذلك اجراء انتخابات حرة لناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة . ولكي نسهل المبادرات الحالية من اجل التغيير ، فانه ينبغي على جنوب افريقيا ان تقلع عن اخفاء الصبغة العسكرية على الاقليم ، واطلاق سراح كل المحتجزين والمسجونين السياسيين على الفور . وفي اطار الحرية الكاملة ، فان شعب ناميبيا مسترشدا بجهود المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، سوف يتوصل الى الحرية عن طريق الوسائل السلمية .

وفي ضوء هذا ، فان لدينا تحفظات بشأن الفقرة ١١ من منطوق القرار A/32/L.7 . واننا نعتقد مخلصين بانه ينبغي على جنوب افريقيا ان تنسحب بسرعة ، وبالتالي تخلق الظروف التي تؤدي الى النقل المنظم السريع والمبكر للسلطة .

السيد اورتنر (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : كما اشار وفد بلادي من قبل في بيانه في اطار المناقشة العامة لهذا البند ، فاننا نولي اهمية عظمى للتحويل المبكر والسلمي لناميبيا ، الى الحرية والاستقلال . واننا نؤمن بهذه مرحلة حاسمة من محاولتنا المشتركة لبلوغ هذا الهدف .

ومن الضروري في هذه المرحلة ان نرسل رسالة واضحة الى حكومة جنوب افريقيا لدعم وتعزيز الضغوط على تلك الحكومة تأييدا لشعب ناميبيا في كفاحه المشروع وفي جهوده للاستعداد لوقت يستطيع ان يحصل فيه على استقلاله وان يمارسه .

اننا نرى ان هذه المسائل الاساسية منعكسة في مشروعات القرارات التي صوتنا عليها ، ويسعدنا ان نعرب عن اتفاقنا الاساسي مع مضمونها وجوهرها . وعلى هذا الاساس ، فان وفد النمسا قد أيد كل هذه المشروعات باستثناء واحد منها .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالموقف في ناميبيا والوارد في الوثيقة (A/32/L.7) ، فان وفد بلادي قد اضطر مع الاسف الى الامتناع عن التصويت نظرا للتحفظات التي لدينا بالنسبة لبعض الفقرات ، وعلى سبيل المثال بالنسبة للفقرة ١١ من منطوقه . ان وفد النمسا يؤكد اعتقاده بأنه على الرغم من تعاطفه مع الشعوب التي تصاب بالاحباط في كفاحها المشروع من اجل الحرية والاستقلال ، فانه يتعين على الامم المتحدة ان تمتنع بالمناداة باستخدام القوة والعنف . وفيما يتعلق بالفقرات العالمة ٥ ، ٢ . وبعض الفقرات الاخرى ، فاننا نشعر بأن مثل هذه التصريحات تدخل في اختصاص اجهزة اخرى تابعة للامم المتحدة ، تفكر في اتخاذ هذه الخطوات . وبالإضافة الى ذلك ، فانه فضلا عن الدور الهام الذي تلعبه المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، فانه يجب الا نستبعد ببقية شعب ناميبيا من حقه في تقرير مصير هذا الاقليم . ولهذه الاسباب ، فاننا لم نستطع تأييد هذا المشروع .

اما بالنسبة الى مشروعات القرارات الاخرى التي أيدناها ، فان لدينا بعض التشكك والمخاوف بشأن بعض مضمون تلك القرارات وبعض الفقرات الناجمة عن بعض الاعتبارات القانونية التي اوضحت في فترات وفرص سابقة ولسنا بحاجة الى تكرارها هنا .

وختاما اسمحوا لي ان اؤكد مرة اخرى تأييدنا الكامل للجهود التي يبذلها شعب ناميبيا والتي يؤيدها المجتمع الدولي للتوصل الى حل وتسوية سريعة لهذه المشكلة .

السيد ماركيز (اوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد اوروغواي قد صوت مؤيدا

للقرارات الواردة في الوثائق (A/32/L.11-A/32/L.4) وبمضامنها ومراجعها .

ان هذا الامر طبيعي ، في ضوء موقفنا ، ورسالتنا المناهضة للاستعمار التي ولدت في فجر استقلال امريكا اللاتينية . وايضا في ضوء وعينا التاريخي بهذه المرحلة الحالية التي تتطلب منا الالتزام الصادق باحكام الامم المتحدة ، وقراراتها الملزمة .

ورغم اننا قد صوتنا مؤيدين لهذه القرارات ، فاننا نجد لزاما علينا ان نقول بان لدينا التحفظات التالية : اولا ، في الوقت الذي نؤيد فيه قضية استقلال كل الشعوب ، وبينما نعرب عن أملنا في ان تتم تلبية اماني هذه الشعوب بلا تأخير ، فاننا نسجل بان الفقرات ١٠ ، ١١ ، ١٢ من الوثيقة (A/32/L.7) تعطي لمنظمة واحدة صفة الممثل الوحيد لشعب ناميبيا . وهذا يتضمن اضافة الصيغة المؤسسية لحزب واحد واستبعاد الاحزاب الاخرى .

ثانيا ، اننا نلاحظ ان الفقرة ١١ تشير الى تأييد النضال المسلح ، وفي هذا الصدد فاننا نشعر بأن تضمين مثل هذا البيان ، يمكن ان يفسر على انه اعتراف بضعف الامم المتحدة - وهذا امر لا يمكننا ان نقبله - حيث ان هذه الفقرة بصورة ضمنية تقبل بالفكرة القائلة بان التسوية السلمية لا يمكن ان يتم تحقيقها بما يتمشى مع احكام ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

بل على العكس تماما من ذلك ، فان كل الشعوب ينبغي عليها أن تتضافر في جهودها وأن تتوصل الى كل السبل الممكنة التي تؤدي الى التسوية السلمية لهذه المشكلات تمشيا مع تلك المبادئ .

ثالثا - اننا نود أيضا أن نبدي تحفظا بشأن الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٣٠ من المنطوق التي تطلب الى كل الدول أن توقف وتمنع " أي امداد من النفط والمنتجات البترولية أو أي وقود آخر الى جنوب افريقيا " . وهذا يتضمن بالفعل عقوبة اقتصادية صارمة . وهو أمر يستحسن أن يتناوله مجلس الامن . ومن ناحية أخرى فان هذا سوف يبلغ حد معاقبة الدولة وكل سكانها دون تمييز من حيث الطبقة أو العنصر .

السيد فان غوركوم (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد هولندا قد امتنع عن التصويت على المشروع الوارد في الوثيقة A/32/L.7 وأيد بقية مشروعات القرارات التي أقرتها الجمعية العامة الآن . ونظرا لتأييدنا لحق تقرير المصير والاستقلال المبكر لشعب ناميبيا كان يفضل أن يصوت مؤيدا لجميع مشاريع القرارات . ونحن نأسف لاننا لم نتمكن من ذلك بالنسبة لمشروع القرار A/32/L.7 نظرا لانه تضمن فقرات يرى وفدي انها لا تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة بالنسبة لناميبيا . وقد تمس - في بعض الاحوال - امكانية التوصل الى حل سلمي مبكر .

خلال المناقشة أشار ممثل بلجيكا - عندما تحدث باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية - الى أن التطورات الأخيرة قد وصلت الى مرحلة تمهد لبلوغ الاستقلال وحق تقرير المصير المبكر لشعب ناميبيا طبقا لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وأشار أيضا مندوب بلجيكا الى تأييد الدول التسع للجهود التي تبذلها الدول الخمس الأعضاء في مجلس الامن للتوصل الى هذا الحل . وعلى أية حال ، فان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 لا يشير اطلاقا الى هذه التطورات ، ويتخطى أية اشارة الى الجهود التي تبذلها الدول الخمس الأعضاء في مجلس الامن . وبالرغم من أننا نرحب بالاتصالات بين (سوابو) وممثل حكومة جنوب افريقيا ، الا أننا نرى أن القرار الوارد في الفقرة ١٢ من المنطوق ، والتي تتعلق بالافتقار في محادثات الاستقلال على هذين الطرفين لا يسعى الى تيسير الموقف . وذلك يعتبر طريقا غير واقعي في معالجة الموضوع .

ان حكومتي ترى انه يجب على الامم المتحدة ألا تعرب عن تأييدها المطلق للكفاح طبقا لما جاء في الفقرة ١١ من المنطوق . وفي ضوء الجهود التي تبذلها الدول الخمس الغربية الأعضاء

في مجلس الأمن السابق الاشارة اليها ، فان حكومة هولندا تأسف للنداء والدعوة الموجهة في الفقرة ١٣ من المنطوق الى جميع الدول الاعضاء لتأييد هذا الكفاح .

ان حكومة هولندا تعترف بسوابو كقوة سياسية كبرى في ناميبيا ، ويجب أن تشترك ، بل هي تشترك بالفعل في المفاوضات الجارية . وعلى أية حال ، فاننا لانستطيع أن نعتبر أن سوابو هي الممثل الوحيد لشعب ناميبيا كما ورد في الفقرة ١٠ من المنطوق ، فهناك مجموعات سياسية أخرى في ناميبيا يجب أن تسعى مع سوابو للاشتراك في انتخابات حرة وفقا لما نص عليه قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

وبالنسبة لمسألة خليج والفيش ، فاننا نشارك تماما الرأي القائل بأنه لأسباب سياسية واقتصادية تعتبر هذه المنطقة بالغية الامة بالنسبة لناميبيا المستقلة ، ولذلك يجب أن تكون جزءا منها . أما من الناحية القانونية والتاريخية ، فاننا نعتبر أنه ليس من الصواب ، أو على الأقل ليس دقيقا ، أن نستند الى الصيغة المستخدمة في الفقرتين ٧ و ٨ من المنطوق وبصفة خاصة عبارة " جزء لا يتجزأ " وكلمة " يضم " .

ان حكومة هولندا تشعر بالقلق ازاء احتمال حصول جنوب افريقيا على أسلحة نووية ، وهي ترى انه ليس من المحق أن نوجه اتهامات الى بلدان لم تنو أن تمد جنوب افريقيا بهذه الأسلحة كما ورد في الفقرتين ١٩ و ٢١ من المنطوق . وبالرغم من أن وفدي قد أيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.11 ، الا أن هولندا ترى أن الامم المتحدة قد أنفقت بالفعل وقتا كبيرا في مناقشة مشكلة ناميبيا . ونحن نشك - مخلصين - فيما اذا كانت دورة استثنائية للجمعية العامة يمكن أن تقدم مساهمة اضافية هامة في هذا الشأن . وفي الحقيقة ، انه من المؤسف أن تصبح عادة بأن نعقد دورات استثنائية لمناقشة بنود وجهت اليها بالفعل اتهامات كافية في الدورات العادية للجمعية العامة .

وبالرغم من أننا اضطررنا الى الامتناع عن التصويت على القرار A/32/L.7 الا أننا قد أيدنا تماما كل القرارات الأخرى . وأود أن أؤكد مرة أخرى تأييد هولندا الكامل للتوصل الى حل سريع يمنح شعب ناميبيا حق تقرير المصير والاستقلال الذي سعى اليهما طويلا ، والذي حان الوقت لحصوله عليهما . ولبلوغ هذا الهدف تؤيد تماما حكومة هولندا كل الجهود المبذولة في هذا الشأن .

السيد كورتين سانويوس (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت البرتغال مؤيدة كل مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا ، وذلك تمشيا مع موقف حكومة بلادي بالنسبة لهذه المسألة ، وخاصة التأييد الذي قدمناه دائما لنضال شعب ناميبيا من أجل تقرير مصيره واستقلاله ووحدته الوطنية وسلامته الاقليمية .

ومع ذلك ، فانني أود أن أشير الى أن التصويت الايجابي من قبل وفد البرتغال بشأن كل مشاريع القرارات تلك ، ينبغي ألا يفسر على انه تأييد كامل لكل الأحكام الواردة فيها ، خاصة تلك الأحكام الواردة في مشروع القرار A/32/L.7 .

السيد زيجرز (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد شيلي التزاما منه بالسياسة التي انتهجتها حكومته في السنوات الماضية بالنسبة لعملية تصفية الاستعمار التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة بالنسبة لناميبيا . وطبقا لما صرحنا به في حديثنا أمام الجمعية العامة بشأن البند ٩١ من جدول الأعمال - قد أيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 المعنون " مسألة ناميبيا " الناجمة عن الاحتلال غير المشروع للاقليم من قبل جنوب افريقيا ، كما أيدنا أيضا بقية القرارات المتعلقة بنفس هذا البند .

وهكذا ، فان وفد شيلي قد برهن على تضامنه مع قضية شعب ناميبيا ، ومع حقه في الحصول على استقلاله وحق تقرير مصيره طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وغيره من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وعلى الرغم من ذلك ، فان وفد شيلي يود أن يعرب عن تحفظاته الجديدة بشأن بعض الفقرات الواردة في الوثيقة A/32/L.7 ، التي وافقنا عليها ، وكذلك بالنسبة لبعض الفقرات الأخرى . ان وفد شيلي يرى أن تطبيق الجزاءات ، وفقا لما نص عليه في الفصل السابع من الميثاق ، فان هذه مهمة تقع على عاتق مجلس الأمن ، وليست من اختصاص الجمعية العامة أن تفرض مثل هذه الجزاءات .

وبالإشارة للفقرة ١١ من مشروع القرار نفسه ، فان وفد شيلي يرى أن تسوية النزاع بأساليب التفاوض السلمية يعتبر من المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . ان مجرد وجودنا واشتراكنا وانضمامنا الى هذه المنظمة يعكس ايماننا هذا .

ولذلك فاننا نؤمن بضرورة استخدام كل المحاولات للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا . بالنسبة لمشروع القرار A/32/L.10 الذي تمت الموافقة عليه ، فاننا نود أن نعرب عن تحفظات مماثلة بالنسبة للموضوعات التي أشرت اليها الآن .

وأخيرا ، وكما أشار الى ذلك وفد شيلي في الجلسة العامة عند مناقشة هذا الموضوع ، فاننا نود أن نسجل هنا تأييدنا المطلق الكامل لحصول ناميبيا على استقلالها سريعا .

السيد أوغيسو (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى يود أن يدلي بهضـع

تعقيبات بشأن بعض القرارات التي اعتمدت الآن .

لقد امتنعنا عن التصويت على القرار المعنون " الحالة في ناميبيا الناجمة عن الاحتلال غير المشروع لهذا الاقليم من قبل جنوب أفريقيا " ، الوارد في الوثيقة A/32/L.7

ان وجهة نظر وفدى تتفق كثيرا مع ما ورد في هذا القرار ، ومع ذلك فان بعض أحكام هذا القرار منعتنا من أن نؤيد القرار في مجموعه ، حيث أن هذه الأحكام لا تتماشى مع موقفنا الأساسي في اليابان بشأن مسألة ناميبيا . ولقد تم الاعراب عن هذا الموقف الياباني في مناسبات عدة ، بما في ذلك بيان ٢٧ أيلول / سبتمبر من قبل السيد هاتوياما وزير خارجية اليابان في المناقشة العامة .

فيما يتعلق بالقرارات الأخرى كلها ، فان وفدى قد صوتت مؤيدا لها أو انضم الى اتفاق الرأى حولها . ومع ذلك فانني أود أن أدلي بالتحفظات التالية . فيما يتعلق بالقرار المعنون " اجراءات المنظمات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا " ، الوارد في الوثيقة A/32/L.8 ، فان وفدى قد تحفظ في موقفه بشأن الفقرة ٣ من المنطوق .

فيما يتعلق بالقرار المعنون " برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " الوارد في الوثيقة A/32/L.9/Rev.1 ، فان تأييد وفدى ، لا يعني أننا نقبل كل الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

وفيما يتعلق بالقرار المعنون " تكثيف وتنسيق اجراءات الأمم المتحدة لنصرة ناميبيا " ، الوارد في الوثيقة A/32/L.10 فان وفدى لديه تحفظات بشأن الفقرات ٣ ، ٦ ، ٧ من المنطوق . ان التجارة الحالية لليابان مع ناميبيا ، تقتصر على حجم بسيط ، ولا يمثل هذا - بحال من الأحوال - محاولة للمساعدة على ترسيخ استمرار الاحتلال غير المشروع لجنوب أفريقيا في هذا الاقليم . وبالتالي فان حكومة بلادي لا يمكنها أن تنفذ في الوقت الحالي هذه الأحكام ، ولكنها سوف تواصل بذل قصارى جهدها للتعاون مع الاجراءات الدولية ، لضمان تنفيذ القرار بصورة كاملة وطريقة عطية قدر الامكان ، مثلما فعلنا في نواحي أخرى غير التجارة .

ختاماً ، فان وفدى يود أن يدلي بملاحظة بشأن الفقرة ٤ من منطوق القرار المعنون " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " ، الوارد في الوثيقة A/32/L.5 وادراكاً منا لأهمية صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، فان اليابان تقدم اسهامات سنوية تبلغ قيمتها ٦٠ دولار لهذا الصندوق . اننا نأسف تماماً ، لأن عدداً محدوداً من الدول هو الذى يتقدم بتبرعات لهذا الصندوق ، ونأمل في يزداد عدد الدول التي تصبح متبرعة لهذا الصندوق . ان وفدى يعتقد أنه ينبغي اعطاء تأكيد أكبر على تلك الجهود في هذا الشأن ، بالمقارنة الى الاقتراحات الواردة في الفقرة المعنية التي ذكرتها .

السيد فراليسن (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : لقد دخل الموقف في ناميبيا هذا العام مرحلة جديدة حاسمة ، ويأمل وفدى أن جهود التفاوض الجارية في الأسابيع والأشهر القادمة ،

سوف تؤدي الى نتائج ايجابية وبناءة ، تمكن شعب ناميبيا من الحصول على استقلاله في ١٩٧٨ طبقا لمبادئ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ان حكومة النرويج ، بالتصويت تأييدا لجميع القرارات بشأن مسألة ناميبيا ، أرادت أن تعرب عن تأييدها المطلق لمنح الاستقلال المبكر لهذا الاقليم ، آخذة في الاعتبار مسؤولية الأمم المتحدة تجاه ناميبيا . وبالتالي فان حكومة بلادي قد أولت أهمية قصوى للمضمون السياسي ، ولروح القرارات ، التي صوتنا عليها . ولبعض التحفظات بشأن بعض العناصر الواردة في هذه النصوص .

ان حكومة النرويج تود أن تؤكد تأييدها الدائم لاجداث التغيير السياسي بطريق سلمي ، ولنظرك فان حكومة بلادي تود أن تعرب عن تحفظاتها بشأن الفقرة ١١ من منطوق القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7

ان وفدي يود أن يعرب عن تحفظاته في موقفه بشأن بعض الأجزاء الأخرى الواردة في مشروع القرار هذا ، التي تتعلق بمسائل تدخل في اختصاص مجلس الأمن .

السيد توماسون (ايسلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان ايسلندا قد أيدت المشاريع الثمانية للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة صباح اليوم بشأن مسألة ناميبيا . ورغم ذلك فاني أود أن أوضح أن حكومة بلادي لديها بعض التحفظات بشأن صياغة بعض هذه القرارات ، وبصفة خاصة فان حكومة بلادي لم تتمكن من أن تؤيد الجزء الثاني من الفقرة ٢ من المنطوق وكل الفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 حيث تركز على تأييد النضال المسلح لشعب ناميبيا من أجل الاستقلال الوطني .

وان لا يغيب هذا التحفظ عن البال وتسجيلا له هنا في المحاضر ، فان وفدي قد صوت مع ذلك مؤيدا لمشروع القرار هذا لان ايسلندا تود أن تظهر تعاطفها وتعطي تأييدها للشعب المغلوب على أمره في ناميبيا في نضاله المشروع من أجل تقرير مصيره واستقلاله الوطني .

السيد لوينشتين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان السيد مندوب كندا قد اوضح بالفعل السبب الذي دعا الولايات المتحدة وبعض أعضاء مجلس الامن الى الامتناع عن التصويت بشأن بعض مشاريع القرارات التي صوتنا عليها اليوم ولدي الآن بعض الملاحظات الاضافية بشأن القرارات الاخرى .

ان أول مرة تحدث فيها أمام هيئة الامم المتحدة كان منذ ١٨ عاما ، وكان ذلك أمام اللجنة الرابعة ، كمقدم التماس باسم الشعب الافريقي في ناميبيا . ان معاناة شعب ناميبيا كانت تبدو بعيدة جدا عن الامم المتحدة في تلك الايام ، وستدرك الجمعية فورا مدى اهتمامي الشخصي بالمشاركة في التقدم نحو انهاء ما يعانيه شعب ناميبيا منذ تلك الاوقات العصيبة ، ومدى سعادتي كممثل لحكومة الولايات المتحدة في أن انضم اليوم الى اتفاق الرأي بشأن القرار الخاص بصندوق ناميبيا وتنفيذ برنامج انشاء دولة ناميبيا الذي يقدم معونة اساسية لشعب ناميبيا .

ويجب أن أضيف بعض الملاحظات بشأن مشاريع القرارات هذه . أولا ، اشتراكنا في اتفاق الرأي بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.5 المتعلق بصندوق ناميبيا لا يشير الى أي تغيير في موقفنا ، فيجب أن يستمر تمويل الصندوق عن طريق التبرعات وليس من داخل الميزانية العادية للامم المتحدة .

ثانيا ، اننا معنيون أيضا بالفقرة ٤ (ج) من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.4 التي تطلب من المنظمة الدولية الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية أن تساعد مجلس ناميبيا للتوصل الى اتفاق بشأن الملاحة ، وقد يثير ذلك بعض المشاكل بالنسبة لقانون البحار ، وليس هذا هو وقت مناقشة هذه المسألة . لكننا نرحب بالتقدم الذي حققناه اليوم في مجال دعم كفاح شعب ناميبيا .

السيد كنيدي (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف السائد في ناميبيا نتيجة لاحتلالها غير المشروع من قبل جنوب افريقيا أمر يقلق حكومة ايرلندا كثيرا . ومنذ ١١ عاما مضت صوتنا مؤيدين لانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ومنذ ذلك الوقت كنا دائما نؤيد تنديد المجتمع الدولي وشجبه لاستمرار الاحتلال غير المشروع ومطالبته جنوب افريقيا بالانسحاب من الاقليم دون تأخير . ان حكومة بلادي تعترف بأن حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره ، واستقلاله وسلامته الإقليمية ، وفي الواقع ، لقد حرم بصورة سافرة من حقوقه الأساسية ، السياسية ، ومن حقوق الانسان . وتمشيا مع وجهة نظري هذه فانه يسعد وفدي أنه تمكن من أن يؤيد سبعا من مشاريع القرارات الثمانية المعروضة علينا اليوم . ونأسف لانه نظرا لعدد من التحفظات لم نتمكن من أن نؤيد تماما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 وأود أن أذكر الآن بعض التحفظات بشأن مشروع القرار هذا وبشأن القرارات التي أيدناها .

ان حكومة بلادي بصفة خاصة لديها بعض التردد في تأييد كل الاشارات الى مركز وود ورجس ناميبيا في مشاريع القرارات الواردة في الوثائق 10 ، 9 ، 8 A/32/L. ورغم أننا نعترف بالمنجزات البارزة لمجلس ناميبيا في حماية وتعزيز مصالح شعب ناميبيا ، فان حكومة بلادي تواجه بعض المشكلات في قبول كل الآثار التي تترتب على هذه الاحكام . ونجد أن التمثيل المزدوج لناميبيا على الصعيد الدولي من قبل المجلس وسوابو أمرا شاذا .

كما أنه فيما يتعلق بمشكلة خليج والفيش التي تمت الاشارة اليها في مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين 7 ، 6 A/32/L. فان حكومة بلادي تأمل في أنه يمكن تسوية هذه المسألة بالتفاوض السلمي بين الاطراف المعنية .

وهناك نقطة أخرى وهي أن حكومة بلادي تواجه مشاكل فيما يتعلق بالاشارة الى "الكفاح المسلح" في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 لاسيما في وقت نجد فيه الجهود الجادة تبذل من أجل تسهيل التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض في ناميبيا .

ان التزام حكومة بلادي في مسألة ناميبيا معروف للجميع ، ووجهات نظرنا بشأن هذه المسألة قد تم تقديمها مؤخرا في بيان زميلي الموقر المندوب الدائم لبلجيكا عند ما تحدث باسم الدول الاعضاء التسع في المجموعة الاوروبية أثناء المناقشة العامة لهذا البند ، وهو بيان نؤيد كل ماورد فيه . ونود أن نفتتح هذه المناسبة لكي نسجل هنا تضامن حكومة بلادي مع شعب ناميبيا ومع قادته السياسيين ولاسيما سوابو . كما نود أن نعرب عن تأييدنا لعمل مجلس ناميبيا ولمفوض الامم المتحدة لنا ناميبيا ولأولئك الذين يعطون من أجل التوصل الى تسوية مبكرة وعادلة لمشكلة ناميبيا .

السيد كروز (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أشار وفد كندا الى الاسباب التي دعت حكومة بلادي الى الامتناع عن التصويت بشأن خمسة من مشاريع القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة . وبالإضافة الى ذلك فان وفد بلادي يسعد به أن ينضم الى اتفاق الرأي الوارد في مشروع القرارين I.5 ، A/32/L.4 الا أنه بالنسبة لمشروع القرار الاول منهما فهناك بعض العبارات التي نرى أنها تستحق كثيرا من التعديل ، وقد أشرنا الى ذلك عدة مرات من قبل .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أوضح السيد

السفير مندوب كندا السبب الذي دعا وفد بلادي وزملاءه من الدول الاعضاء في مجلس الامن الى الامتناع عن التصويت بشأن كثير من مشاريع القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة ، ويسعد وفدنا أنه أيد مشروع القرارين 5 ، A/32/L.4 اننا نسهم في صندوق ومؤسسة ناميبيا ونرحب بالاهداف الحريضة لبرنامج اقامة دولة ناميبيا .

ونود أن نسجل أن بعض الفقرات الواردة في مشروع القرار A/32/L.4 تشكل بعض الصعوبات بالنسبة لوفدي .

وفي النهاية أود أن أؤكد التزام حكومة بلادي التام باستقلال ناميبيا المبكر وفقا لقرار مجلس الامن 385 (1976) ، وان أعرب عن اعتقاد بلادي الصادق في امكان التوصل الى هذا الهدف بطريقة سلمية .

السيد اسفندياري (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة ايران لعدة سنـوات كانت تؤيد النضال المشروع لشعب الجنوب الأفريقي لكي يتخلص من نير الاستعمار . ان وفدى يؤمن بقوة بأن جنوب أفريقيا ينبغي عليها أن تنسحب من ناميبيا حتى تتاح الفرصة لشعب الاقليم لكي يحدد مصيره في عملية ديمقراطية كاملة تحت مراقبة واشراف الأمم المتحدة .

وفقا لسياستنا المستمرة في المنظمة، وفي ضوء وجهة نظرنا التي تم الاعراب عنها، فان وفد ايران قد صوت مؤيدا لكل مشاريع القرارات التي تم اعتمادها الآن . ومع ذلك فان وفدى يود أن يسجل هنا، أننا لا نتفق مع كل الفقرات التي تضمنها القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.7 . فضلا عن ذلك فان وفدى يود أن يوضح أنه يفسر أحكام تلك القرارات في اطار ميثاق الأمم المتحدة وفي ضوء المبادئ التي تحدد سياستنا الخارجية الوطنية المستقلة .

السيد اورتيجا (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوتت كوستاريكا مؤيدة لجميع مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا والتي كانت معروضة على الجمعية العامة اليوم . وهذا عبرنا مرة أخرى عن تضامن كوستاريكا مع كفاح شعب ناميبيا ، وسجلنا مرة أخرى ، استنكارنا لموقف جنوب أفريقيا التي دأبت على رفض الالتزام بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

اننا ان ندرك أن هذه القرارات تدعم الكفاح من أجل حرية ناميبيا على الصعيد السياسي والاجتماعي الأ أن لدينا بعض التحفظات بشأن الفقرات ١٠ ، ١١ من القرار ٣٢ / ٩ دال . ولقد صوتنا مؤيدين لهذا المشروع ، لأننا نوافق على مضمونه بصفة عامة وعلى المبادئ الواردة فيه ، فاننا نود أن نوضح بفض النظر عن اعتراف وفدى بالدور الهام للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سواهو) فنحن لا نوافق على أن نحكم سلفا على القرارات التي سيتخذها الشعب الناميبى . ونحن لا نستطيع أن ننكر حقيقة أن سواهو هي أفضل أداة تسمى لحماية مصالح شعب ناميبيا . ومن ناحية أخرى فان وفدى لا يستطيع أن يوافق على الاشارة الواردة في الفقرة ١١ والمتعلقة باستخدام القوة، لأننا نؤمن دائما بأن هذه الجمعية يجب أن تلتزم بالأساليب المنصوص عليها في الميثاق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الآن الى آخر المتكلمين في تعليـل

التصويت .

لقد طلب السيد ممثل المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا السماح له بالادلاء ببيان ، وانني أدعوه للكلام .

السيد غريراب (المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد شهدنا منذ برهة تدليلا واضحا على التأييد لنضالنا وتأكيدات باستمرار الدعم الأدبي والدبلوماسي والسياسي فضلا عن الدعم المادي من قبل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة . كما استمعنا الى التعليقات المعتادة للتصويت قبل التصويت وبعده من نفس الدوائر التي نعتبرها من أكبر الدوائر مناصرة للنظام الذي يحتل بلادنا بصورة غير مشروعة . كما استمعنا الى تعليقات التصويت من بعض الدول التي لم تتمكن من أن تضم صوتها الى رغبة أغلبية الدول في المجتمع الدولي . لقد استمعنا الى اشارة بشأن الجهود الدبلوماسية التي تتخذها دول معينة ، ولقد أحرزت هذه الجهود تقدما على الصعيد الدولي ، ونتيجة لهذه الجهود فان هناك تطورات ايجابية مرئية بالنسبة لناميبيا ، وبالتالي فقد طالبت هذه الأصوات بتوخي الحذر .

في الثامن عشر من الشهر الماضي فان رئيس المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (سوابو) ألقى بيانا أمام هذه الجمعية الموقرة ، وكان ذلك البيان يعتبر بيانا متوازنا ، فقد صيغ بعناية فائقة . ولقد حاول رئيس سوابو أن يوجه اهتمام المجتمع الدولي الى الأنشطة والسياسات التي يتبعها النظام غير المشروع في ناميبيا تحديا لهذه المنظمة ، وأن هذا النظام يقوم الآن بتنفيذ سياسات ضد مصالح شعب ناميبيا .

ان بعض الدول ذكرت فقط ما يطلق عليه التقدم الدبلوماسي والتطورات الايجابية داخل ناميبيا . اننا نود من هذه الجمعية العامة ، حتى في هذه الساعة المتأخرة ، أن ترجع الى هذا البيان لترى أنه على العكس من الوعود التي يقطعها هذا النظام على نفسه أمام المجتمع الدولي . فان هذا النظام يبذل ، قصارى جهده داخل ناميبيا ، لكي يرسخ ويكرس من وجوده . وبالنسبة لنا كحركة تحرير ، فان هذا أمر على جانب كبير من الأهمية .

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولياتها الخاصة تجاه ناميبيا ، ومن ثم فانه يتعين على هذه المنظمة أن تفكر وتتصرف بالطريقة وبالصورة التي تتماشى مع سياسات وممارسات ذلك النظام في ناميبيا .

ان المشكلة لا تتمثل فيما اذا كانت سوابو هي الممثل الوحيد والأصيل لشعب ناميبيا ، فهذه ليست المشكلة ، ولكن المشكلة هي أن هذه المنظمة تواجه سؤالاً ألا وهو ، مدى التزام أعضاء هذه المنظمة فرادى وجماعات للاضطلاع بمسؤولياتهم في حمل هذا النظام على ترك ناميبيا . ان سوابو ظهرت نتيجة للاحتلال الاستعماري لبلادى ، ونتيجة لاستمرار القمع من قبل الادارات المختلفة لبلادى ، واستمرار استقلال مواردنا من قبل ذلك النظام والشركات المتعددة الجنسيات التي توجد أصولها في معظم الدول الغربية الأعضاء في هذه المنظمة . هذه هي المشكلة الحقيقية وليست المشكلة فيما اذا كانت سوابو هي الممثل الحقيقي والوحيد لشعب ناميبيا .

وعلى أية حال ، فان مجلس الأمن في بداية العام الماضي قرر أن يعتمد القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ومن هنا فان كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة بالتالي تكون ملزمة ، سواء بصفة فردية أو بصفة جماعية ، بأن تستخدم نفوذها لكي تضغط على جنوب أفريقيا لكي تمتثل بتنفيذ أحكام ذلك القرار . ونحن الآن في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ وجنوب أفريقيا حتى الآن لم تقبل بأحكام هذا القرار . وعند ما يقوم ذلك النظام بهذا ، فان كل شعب ناميبيا سوف تتاح له الفرصة بأن يمارس حقه في تقرير مصيره ، والى أن يحدث ذلك ، وفيما يتعلق بنا ، وطالما ظل هذا النظام محتلا لبلادنا ، فاننا حركة تحرير وفضالنا سوف يستمر الى أن يتحقق الاستقلال .

(السيد غريراب ، المنظمة
الشعبية لجنوب غرب افريقيا)

وهناك عنصر آخر ، وهو مسألة خليج والفيس . كان خليج والفيس وسيظل دائما جزءا لا يتجزأ من ناميبيا . فلن نقبل الآن أو في المستقبل العدوان والاستعماري المكشوف ضد بلادى وضد شعب بلادى . وسوف يستمر النضال المسلح وسوف نكثفه الى ان نقضي على كل قوى الاستعمار من ناميبيا .

ونود ان نؤكد لهذه الجمعية الموقرة ولبقية المجتمع الدولي ان سوابو ستكون أول من يتبنى أية مبادرة صادقة للتوصل الى تسوية بالتفاوض في بلادى . ولكننا ، في الوقت ذاته ، لا يمكننا أن نفضي الطرف عما يدور الآن في ناميبيا نتيجة استمرار الاحتلال غير المشروع لبلادى على يدى جنوب افريقيا ، وطالما ان بعض القوى تحاول ان تستفيد من هذا الاحتلال غير المشروع ، لاستغلال موارد بلادى .

وختاما ، نود مرة أخرى ان نتوجه بالشكر لكل الدول التي صوتت مؤيدة للقرارات التي اعتمدت الآن . ونأمل في انه ، اذا أتاحت الفرصة مرة أخرى لهذه الجمعية العامة في العام القادم لأن تناقش مسألة ناميبيا ، فان البلدان الأخرى التي امتنعت عن التصويت أن تنضم الى الموافقين وان تصوت مؤيدة لهذه القرارات .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود الآن ان اوجه اهتمام الجمعية العامة الى مذكرة الأمين العام التي وردت في الوثيقة A/32/321 . ويقترح الأمين العام في هذه المذكرة تجديد ولاية تعيين السيد اختصارى كمفوض للأمم المتحدة في ناميبيا لمدة عام آخر حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

فهل لى أن اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أغتم هذه المناسبة لكي أتوجه بالتهنئة الى السيد اختصارى ، وأرجو له دوام النجاح في عمله القيم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥